شدد خلال اجتماعه برئاسة اليحيا على ضرورة الإيفاء بالتعهدات والاتفاقيات الثنائية والدولية

«الوزاري الخليجي»: وجوب احترام العراق لسيادة الكويت ووحدة أراضيها

حقل الدرة يقع بأكمله في المناطق البحرية للكويت والثروات في المنطقة ملكية مشتركة بين الكويت والسعودية

نقف إلى جانب سوريا وقريبا سنفتتح سفارة الكويت في دمشق وتسمية السفير ضمن حركة السفراء الجدد

كتب : شوقي محمود

أكد وزير الخارجية رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري عبد الله اليحيا ، افتتاح سفارة الكويت في سوريا قريبا، وتسمية السفير سيكون ضمن حركة تعيين بعض السفراء، مشيرا الى ان الاجـراءات تسير بهذا الاتجاه ، وهي أمور داخلية لا تتعلق بسوريا، مشيدا بنتائج زيارة الرئيس أحمد الشرع الى البلاد امس الاول وتاكيد الكويت الوقوف بجانب سوريا.

جاء ذلك في تصريح للصحافيين عقب المؤتمـر الصحافي الذي عقده بحضـور الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم البديوي في ختام اعمال اجتماع المجلس الوزاري في دورته الـ 164 التي عقدت أمس في الكويت، مؤكدا استمرار تقديم المساعدات لسوريا في اطار خطة سواء عن طريق العمل الخليجـي المشترك او بطريقة ثنائية.

ولفت إلى أن المجلس الوزاري لم يناقش التأشيرة الخليجية الموحـدة، لأن ذلك من الأمور الفنية البحته التي تناقش على مستوى الفنيين.

وأكـد الاهتمـام بالمؤتمر عقده في نيرمين من 17 إلى 21 يونيو الحالي برئاسة سعودية فرنسية مشتركة الخاص بحل الدولتين وذلك في اطار القضية الفلسطينية.

وقال في المؤتمر الصحافي ان إجتماعات المجلس الوزاري في دورته ال 164 التي استضافتها الكويت امس عقدت في أجواء أخوية بنّاءة تعكس الحرص المشترك على تعزيز مسيرة العمل الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بما يخدم مصالح دولنا وشعوبنا ويواكب في ذات الوقت مختلف التحديات والمستجدات الإقليمية والدولية ويحقق تطلعاتنا جميعاً نحو الأمن والاسـتقرار والتنمية المستدامة.

و ناقشنا وإخواني أصحاب المعالي عدداً من الملفات السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية والتي من شأنها دعم مسيرة العمل المشترك ، ويمكنني أن أشير إلى عدد من النقاط التي حملت مواقف دول المجلس، على النحو التالي

القضية الفلسطينية

فيمـا يتعلـق بالقضية الفلسطينية، فقد أكدنا مجدداً على موقفنا الثابت بشـأن مركزية القضية الفلسطينية وما يتطلبه ذلـك من إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولـة الفلسـطينية على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية ودعم سيادة الشـعب الفلسـطيني على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، وندعو كافة الدول إلى استكمال إجراءات اعترافها بدولة فلسطين.

سوريا

وفي الشأن السـوري، أود بداية أن أشـيد بمخرجات زيارة الرئيس أحمد الشرع في زيارته الرسمية لدولة الكويت ولقائه سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد ، حيث تم اجراء مباحثات تعكس الحرص على تعزيز سبل التعاون الثنائي في مختلف المجالات، مجددين دعمنا للتطـورات الإيجابية التي تشهدها سوريا والهادفة لتعزيز أمنها واستقرارها بما يحقق تطلعات الشعب السوري الشقيق.

كمـا أود أن أشير الى أن المجلس الوزاري قد قام بتنسيق الجهود التي تبذلها دول المجلس لتقديم المساعدات الإنسانية للشعب السوري الشقيق،وذلك للمساهمة في توفير الاحتياجات الأساسية، وقد أكد المجلس على دعم كافة الجهـود الرامية لاستقرار الأوضاع السياسية والاقتصاديـة في الأراضي السورية.

ترسيم الحدود البحرية

اضاف : بالنسبة للتطورات الأخيرة في مسـتجدات ملف ترسـيم الحدود البحرية بين دولة الكويت وجمهورية العراق الشقيقة لما بعد العلامة 162، فقد تم مناقشة هذه التطورات فقد شددت دول المجلس على وجوب احترام العراق لسيادة دولة الكويت ووحدة أراضيها والالتزام بالتعهدات والاتفاقيات الثنائية والدولية وكافة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، كما تم التأكيد على رفض المجلس القاطع لأي مساس بسيادة دولة الكويت على كافة أراضيها والجزر والمرتفعات التابعة لها وكامل مناطقها البحرية.

كما أكد المجلس على أن حقل الدرة يقع بأكمله في المناطق البحريـة لدولة الكويت، وأن ملكية الثـروات الطبيعية في المنطقة المغمورة المقسـومة المحاذية للمنطقة المقسومة الكويتية - السـعودية، بما فيها حقل الدرة بكامله، هي ملكية مشتركة بين دولة الكويت المملكة والعربية السـعودية فقط، ولهما وحدهما كامل الحقوق لاسـتغلال الثروات الطبيعية في تلك المنطقة، وفقاً لأحكام القانون الدولي واستناداً إلى الاتفاقيات المبرمة والنافذة.

الحوارات الاستراتيجية

وتابع الوزيـر اليحيا: أود أن أشـدد على أهمية تعزيز الشراكات الإستراتيجية بين مجلس التعـاون مع الدول الصديقة والمنظمات الإقليمية والدولية، مرحباً في نفس الوقت بنتائج الاجتماعات التي عقدت ضمن الحوارات الاستراتيجية، ما بين دول مجلس التعاون، والعديد من الدول والكيانات السياسية الرئيسية في العالم، مؤكدين على الدور المحوري لمجلس التعـاون في تحقيق الأمن والسلام على المستويين الإقليمي والدولي.

وفي هذا الشأن، نرحب بنتائج القمة التي عقدت مؤخراً بين أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلـس التعاون لدول الخليج العربية وفخامة الرئيس دونالد ترامب، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الصديقة في العاصمة السعودية الرياض. كما نرحب بمخرجات القمة المشتركة بين قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وقادة رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، وكذلك نرحب بانعقاد القمة الثلاثية المشتركة بين قادة دول مجلس التعاون لدول الخليـج العربية وقادة رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) وجمهورية الصين الشعبية، ونشـيد بالنتائج الصادرة عنها.

التكامل الاقتصادي

وادف : خلال اجتماعنا أيضا أكدنا على تعزيز الجهود الرامية إلى التكامل الاقتصادي بين دول المجلـس، عبر إقرار خطوات مهمة تسهم في تحقيق التنمية الشـاملة، وتعزيز القدرات الاقتصادية لدولنا على كافة المستويات.

ولقد جسـدت أعمال هذه الدورة حرص مجلس التعاون على تعزيز التنسيق والتكامل في مواجهة التحديات والتفاعل الإيجابي مع محيطها الإقليمي والدولي، كما عبرت عن التزام جماعي راسخ بمبادئ حسن الجوار، واحترام سيادة الدول والقانـون الدولي والعمل من أجل السلام.

وختم الوزير اليحيا كلمته : أتوجه بالشـكر الجزيل إلى الأمين العام لمجلس التعاون وفريق الأمانة العامة على ما بذلوه من جهود مخلصة، وأجدد الشكر لكم، سائلين المولى عز وجل أن يحفظ دول مجلس التعاون وقادتها وشعوبها، وأن يوفقنا جميعاً لما فيه خير منطقتنا وأمتنا.

الاجتماع الوزاري

هذا وترأس وزير الخارجية، رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبدالله اليحيا، أعمال المجلس الوزاري لوزراء خارجية مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الـ 164، التي عقدت امس ، حيث تـم خلال الاجتماع مناقشة كافة البنود المدرجة على جدول الأعمال والقرارات المعنية بدعم وتعزيز المسيرة التاريخية للعمـل الخليجي المشترك في مختلف المجالات، وما تضمنتـه البنود المدرجة كذلك مـن قضايا ومواضيع تتعلق بالتطورات الراهنة في المنطقة.

وافتتـح الوزيـر اليحيا الإجتماع الوزاري بكلمة أكد خلالها على أن "الاجتماع اليوم يُجسد عمق الروابط الأخوية، وتجذر العلاقـات التاريخية التي تربط شعوبنا، ويعكس إدراكا جماعياً بأهمية التكاتف لمواجهة التحديات، والعمل من أجل تحقيق تطلعات مواطنينا نحو مستقبل أكثر ازدهارا وأمنا واستقرارا".

وأضاف أن "اجتماعنا بعد أيام قليلة من احتفالنا بالذكرى الرابعة والأربعين لتأسـيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي تمثل محطة تاريخية نسـتذكر فيها بكل فخر الرؤية الحكيمة لقادتنا المؤسـسين، الذين بادروا في الخامس والعشرين من مايو عام 1981 بتأسيس هذا الكيان المبارك، ليكـون إطاراً فاعلاً للتعاون والتكامل، واستجابة لتطلعات شعوبنا نحو الوحدة والاستقرار. وإننا إذ نستذكر هذه المسيرة المضيئة، لنشعر بحجم المسؤولية التي نتحملها جميعاً للحفاظ على ما تحقق من إنجازات، والبناء عليها، ومواصلة العمل بإخلاص من أجل تطويـر آليات التعاون، وتعزيز دور مجلس التعاون إقليمياً ودوليـاً، بما يواكب متطلبات المرحلة ويستجيب لتحدياتها".

ورحب بالمخرجات الإيجابية التي أسفرت عنها القمة الثانية بين مجلس التعاون ورابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، والقمة الثلاثية التي جمعت مجلس التعاون ورابطة الآسيان وجمهورية الصين الشعبية، واللـتين انعقدتا في العاصمة الماليزية كوالالمبـور بتاريخ 27 مايو 2025، حيث شكلت هاتان القمتان محطتين بارزتين في مسار توسـيع الشراكات الدوليـة لمجلس التعاون كما عكست رغبة مشتركة في بناء شراكات متوازنـة تقوم على الاحترام المتبـادل والمصالح المشتركة.

التحديات

كما بيّن أن المنطقة والعالم يواجهان تحديـات إقليمية ودولية متسارعة تتطلب أعلى درجات التنسيق وتوحيد المواقف والرؤى بين دول المجلس.

ودعا المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية والتحـرك العاجل لوقف هذه الاعتـداءات والجرائـم التي تمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي الإنساني وضمان الحماية الكاملة للمدنيين وتأمين وصول المساعدات الإنسانية إلى جانب تمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقوقـه المشروعة وعلى رأسها إقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

كما أكد مجددا رفض دول مجلس التعاون لأي محاولات تهجير قسري لسكان قطاع غزة داعيا إلى توفير الحماية الكاملة للشعب الفلسطيني.

وأعرب عن تطلعه إلى المؤتمر الدولي رفيع المسـتوى المزمع عقده في مقـر الأمم المتحدة بمدينة نيويورك خلال الشهر الجاري برئاسة مشتركة بين المملكة العربية السـعودية والجمهورية الفرنسية بهدف الدفع نحو تسوية سلمية شاملة للقضية الفلسطينية وتنفيذ حل الدولتين داعيا إلى دعم الجهود الهادفة إلى تعزيز الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية والعمل على نيلها العضوية الكاملة في منظمة الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالعلاقات مع جمهورية العراق الشقيقة أكد اليحيا تمسك دولة الكويت بما تم الاتفـاق عليه في الإجتماع الاستثنائي الـ 47 للمجلس الوزاري الذي عقد في السادس من مايو الماضي بشأن مستجدات ملف ترسيم الحدود البحرية مع جمهورية العراق لما بعد العلامة "162".

وشدد على ضرورة احترام العراق الكامل لسـيادة دولة الكويـت على أراضيها كافة بما في ذلك الجزر والمرتفعات والمناطق البحرية داعيا بغداد إلى الالتزام التام بالاتفاقيات الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وعلى رأسها القرار رقم 833 المتعلق بترسيم الحدود بين البلدين.

وجدد دعوة دولة الكويت للعراق إلى المضي قدما في ترسيم الحدود البحرية لما بعد العلامة "162" وفقا لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 والقواعد والمبادئ الراسخة في القانون الدولي داعيا العراق إلى احترام اتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في خور عبدالله الموقعة في 29 أبريل 2012 والتي دخلت حيز النفاذ منذ ديسمبر 2013 وتم إيداعها رسميا لدى الأمم المتحدة.

وأشـار إلى أن حقل الدرة البحري يقـع بالكامل داخل المناطق البحرية التابعة لدولة الكويت وأن الثروات الطبيعية في المنطقة المغمورة المقسومة بما فيها حقل الدرة تمثل ملكية مشتركة بين دولـة الكويت والمملكة العربية السـعودية ويحـق للدولـتين وحدهما استغلالها وفقا للقانون الدولي والاتفاقيـات الثنائية المبرمة والنافذة بينهما.

وأكد أهمية استمرار متابعة مجلس الأمـن لملف الأسرى والمفقودين والممتلكات مشددا على ضرورة تعيين منسق رفيع لمواصلة هذه الجهود بعد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق مع دعوة العراق لتحقيق تقدم نهائي في هذه الملفات.

ورحب اليحيـا بالمخرجات الإيجابية التي أسفرت عنها القمـة الثانيـة بين مجلس التعاون ورابطة دول جنوب شرق آسيا "الآسيان" والقمة الثلاثية التي جمعت مجلس التعـاون ورابطة الآسـيان وجمهورية الصين الشـعبية واللـتين انعقدتا في العاصمة الماليزية كوالالمبـور بتاريخ 27 مايو 2025 حيث شكلت هاتان القمتان محطتين بارزتين في مسار توسـيع الشراكات الدوليـة لمجلس التعاون كما عكست رغبة مشتركة في بناء شراكات متوازنـة تقوم على الاحترام المتبـادل والمصالح المشتركة.

وحول الاوضاع في سوريا رحب اليحيا بالتطورات الإيجابية التي تشهدها الجمهورية العربية السورية مؤكدا "دعمنا الكامل لكل ما من شأنه الحفاظ على وحدة سوريا وسيادتها وسلامة أراضيها بما يمكن الشـعب السوري الشقيق من استعادة أمنه واستقراره والانطلاق نحو مستقبل أكثر ازدهارا".

وأعرب مجددا عن الترحيب بإعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن رفع العقوبات عن الجمهورية العربية السورية الشـقيقة "مثمنين الجهود الكبيرة التي قامت بها المملكة العربية السعودية الشقيقة وعدد من الدول الأخرى في هذا الشأن".

وأكـد الحـرص على دعم الجمهورية اللبنانية الشقيقة في ظل انتخاب الرئيس جوزيف عون داعيا إلى استكمال مسارات الإصلاح السياسي والاقتصادي بما يحقق تطلعات الشـعب اللبناني الشقيق "مع التأكيد على رفضنا لأي تدخل خارجي في شؤون لبنان الداخلية ونجدد الدعوة إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 والقرارات الدولية ذات الصلة لاسـتعادة الأمن والاسـتقرار الدائم في لبنان والحفاظ على سيادته".

وأشار إلى التطورات الإيجابية في ضوء ما تشـهده المرحلة الراهنة من مؤشرات تقارب بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والولايات المتحدة الأمريكية من خلال الجهـود المخلصة والمقدرة المبذولة من الأشقاء في سلطنة عمان والتي أسهمت في تقريب وجهات النظر ورحب بأية خطوات من شأنها تهدئة الأوضاع "مؤكدين على أهمية أن يفضي هذا المسار إلى التزامات واضحة تجسد مبادئ حسن الجوار وتعزز الأمن الإقليمي وتضمن عدم التدخل في شؤون الدول بما يسهم في خلق بيئة أكثر استقرارا في المنطقة.

وحول التطورات الأخيرة في شبه القارة الهندية قال معاليه "نتابع بقلق بالغ التطورات الأخيرة في شبه القارة الهندية وما شهدته من توترات مؤسفة ونعرب عن ترحيبنا باتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بين جمهورية الهند وجمهورية باكستان الإسلامية ونأمل أن يسهم في إعادة الأمن والاستقرار إلى الإقليم".

وثمن الوسـاطات الخيرة التي قامت بها المملكة العربية السعودية الشقيقة والولايات المتحـدة الأمريكية الصديقة والدول الأخرى والتي أسهمت في التوصل إلى اتفاق مهم مؤكدا أن الحوار والحلول السلمية هي السبيل الأمثل لتسوية الخلافات والنزاعات الإقليمية والدولية.

وأكـد أن الاجتمـاع اليوم يجسد عمق الروابط الأخوية وتجذر العلاقـات التاريخية التي تربط شعوبنا ويعكس إدراكا جماعيا بأهمية التكاتف لمواجهة التحديات والعمل من أجل تحقيق تطلعات مواطنينا نحو مستقبل أكثر ازدهارا وأمناً واسـتقرارا متقدما بالشكر والتقدير على الدعم الصادق والمستمر لدولة الكويت خلال رئاسـتها الحاليـة لمجلس التعاون وعلى "ما تبذلونه من جهود مخلصة لترسيخ وحدة الصف الخليجي وتعزيز التنسيق في مختلف القضايا ودفع مسيرة التكامل بين دولنا الشقيقة".

كما أعرب عن تقديره لأمين العام لمجلس التعاون جاسم محمد البديوي وكافة فرق العمل في الأمانـة العامة لجهودهم المخلصة المبذولة في التحضير والإعداد لهذا الاجتماع ولدورهم الحيوي في دعم مسيرة المجلس وتعزيز العمل الخليجي المشترك.

وزير الخارجية مترئسا أعمال المجلس الوزاري لوزراء خارجية دول مجلس التعاون

لقطة جماعية لوزراء خارجية دول مجلس التعاون وإلى جانبهم أمين عام المجلس ونائب وزير الخارجية

محادثات سمو الأمير والرئيس السوري تعكس الحرص على تعزيز سبل التعاون بين البلدين في مختلف الميادين

ندعم التطورات الإيجابية التي تشهدها سوريا و الجهود الرامية لاستقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية

نؤكد موقفنا الثابت بشأن مركزية القضية الفلسطينية وما يتطلبه ذلك من إنهاء الاحتلال الإسرائيلي

وزير اليحيا والبديوي خلال المؤتمر الصحفي

البديوي: التأشيرة الخليجية الموحدة تسير في نطاقها الفني ونأمل إقرارها بنهاية العام الحالي

أكـد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، جاسم البديوي إن التأشيرة الخليجية الموحدة تسير في نطاقها الفني ونأمل إقرارها بنهاية العام الجاري.

وأعرب البديوي في كلمة خلال المؤتمـر الصحـافي عن سـعادته وفخره بما تم تحقيقـه خلال الفترة الماضية مـن إنجازات في العديد من جوانب المسيرة المباركة لمجلس التعاون. وبين البديوي أن الاجتماع الوزاري الخليجي جاء في ظل تحديات متسارعة وتحولات إقليمية ودولية دقيقة، إلا أن مسيرة مجلس التعاون، بما بلغته من تماسك في كافة المجالات، باتت تمثل نموذجاً متفرداً للعمل الجماعي، وصوتاً رشـيداً يُسـتأنس برأيه في قضايا الإقليم والعالم، إذ أصبحت دول المجلس وجهة موثوقة للتعاون الإقليمي والدولي، ومنصة جامعة للحوار، وهو ما تجلى بوضوح خلال الفترة الماضية، من القمة الخليجية الأوروبية ثم القمة الخليجية الأمريكيـة وتلتها القمة الخليجية مع رابطة الآسيان، والقمة الثلاثية التي جمعت مجلس التعاون والآسيان وجمهورية الصين الشعبية، ونحن على مقربة من عقد قمة مرتقبة مع دول آسيا الوسطى في مدينة سمرقند، في تجسيد حي للمكانة العالمية المتنامية للمجلس. واشار البديـوي إلى ان ما تحقق مؤخرًا مـن تقدم مهم في مسار التعاون الاقتصادي، والمتمثـل في توقيع البيان المشترك بين مجلس التعاون وماليزيا لإطلاق مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة، وذلك خلال الاجتمـاع الذي عُقد في كوالالمبور قبل أسـبوع، فإنّ هذا التوقيع يُجسـد الإرادة السياسية المشتركة للانفتـاح على الأسـواق الآسيوية الصاعدة، ويُمثل خطـوة نوعية نحو تعزيز شراكاتنا الاقتصادية العالمية، بما يعود بالنفع على شعوبنا ومصالحنا المشتركة. ورحب بالفعاليات الاسـتثمارية الخليجية المرتقبة، والتي تُجسد حرص دول مجلس التعاون على تعزيز شراكاتها الاقتصادية مـع عدد من الدول، حيث سيتم تنظيم منتدى الاستثمار الخليجي مع آسـيا الوسـطى في قرغيسـتان، نهاية شهر يونيو الحـالي، علاوة على منتدى الاستثمار الخليجي – المغربي في الدار البيضاء، ومنتدى الاستثمار الخليجي – المصري في القاهرة خلال شهر نوفمبر من هذا العام، بمشاركة واسعة من الوزراء وكبار المسـؤولين وقادة الأعمـال مـن الجانبين، حيث تعد هـذه المنتديات منصة استراتيجية لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري، وتُسهم في فتح آفاق جديدة للشراكات بين القطاعين العام والخاص بين الجانبين.

الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم البديوي